

التعليم وتنمية الرأس المال البشري في الجزائر

Education and human capital development in Algeria.

د. عائشة بن النوي

جامعة باتنة-01

bennoui-aicha@hotmail.fr

الملخص:

وتهدف الدراسة إلى البحث و التحليل في بيان أثر التعليم في تنمية الرأس المال البشري في الجزائر وذلك من خلال إبراز النظام التعليمي كنظام يساعد في تكوين أفراد المجتمع، وآلية لاكتساب المعارف، حيث تناولت الدراسة أهم التطورات الكمية التي طرأت على المنظومة التربوية، وبتحليل أهم المؤشرات الأساسية في قياس الرصيد من الرأس المال البشري، ودور الإنفاق على التعليم، و التركيز على مجهودات الدولة لتطوير هذا القطاع لكونه الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم، تنمية الرأس المال البشري، مؤشرات القياس، الجزائر

Abstract:

The study aims to investigate and analyze the impact of education on the development of human capital in Algeria by highlighting the educational system as a system that help in the formation of members of society and a mechanism for acquiring knowledge. The study examined the most important quantitative developments in the educational system, In the measurement of the balance of human capital, the role of expenditure on education, and focus on the efforts of the state to develop this sector as the cornerstone of development.

Keywords: education, human capital development, measurement indicators, Algeria

مقدمة:

يعتبر التعليم من أهم المقومات في تحقيق تنمية بشرية مستدامة وذلك عن طريق الإستثمار في رأسمال البشري الذي يشكل بحق ثروة الأمم في زمن العولمة، وهذا ما تؤكدته نظريا خلاصة الأدبيات الحديثة المستندة إلى نظرية الرأس المال البشري، وهذا ما أكدته عمليا تجربة الإقتصادات الصاعدة التي ركزت في إستراتيجيتها التنموية على أولوية الإستثمار في الإنسان وفي هذا السياق ينظر إلى الإنفاق على التعليم على انه استثمار في الرأس المال البشري، يدر كثير من العوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعود على الأفراد كما على المجتمع، فالتعليم يسهم فعليا في تحقيق الكثير من المكاسب المادية مثل، تحسن السلوك الصحي والمدني، وتقليص معدلات الخصوبة، وترشيد قرارات الأفراد المختلفة، أما بالنسبة للمجتمع فإن جملة الاعتبارات التي تبرر رصد الدولة سنويا للمخصصات مالية ضخمة لقطاع التعليم، وهو رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، و تقليص مستويات الفقر البشري تلك هي أساسا العوائد الاجتماعية من التعليم.

والجزائر وعلى غرار البلدان أولت اهتماما خاصا بقطاع التعليم منذ بداية مرحلة الاستقلال وبتنظيم ذلك عمليا، في التطور الحاصل في معطيات نظام التعليم بمختلف مستوياته، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2009 بلغ دليل التعليم 0.711، ومعدل التمدن الإجمالي 79.7% أما معدل معرفة القراءة و الكتابة فقد بلغ

69.9%¹ ولذلك اعتبرت التعليم المحور الأساسي في العملية التنموية، وأهم وسيلة يتسنى من خلالها فعليا تحقيق أهداف التنمية و خاصة تلك المتعلقة بتنمية الرأس المال البشري

I. الإطار النظري للدراسة

1. الإشكالية :

وتتمثل أهمية الإستثمار في الرأس المال البشري عن طريق التعليم في إمكانية استخدامه كأحد محركات النمو، هذا بالإضافة إلى كونه أحد العناصر التي يمكن أن تساهم في تخطي المشكلات القائمة ومحاولة اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة عن طريق امتصاص فجوة التكنولوجيا، والتي يمكن تجسيدها عن طريق تسارع معدلات إنتشار المعرفة، و تسعى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى الإستثمار في التعليم وتكوين الرأس المال البشري الذي يؤهلها لتحقيق تقدم ملحوظ في المجالات المختلفة و تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته لأجل طويل بما ينعكس على ارتفاع مستوى المعيشة والرفاه داخل الدولة، والجزائر من بين الدول التي توجهت نحو الاهتمام والتركيز على تنمية الرأس المال البشري من خلال قطاعات عديدة، ومن خلال التركيز على التعليم على وجه العموم وبصورة خاصة وجعلها من أولويات اهتمام الدولة وهذا ما يلاحظ في زيادة عدد المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد، وتضاعف عدد الأساتذة والطلبة، وبهدف تحسين المستوى العلمي لنخبة المجتمع من أجل المساهمة في تبني الأساليب الحديثة والمساهمة في حل الإشكالات المطروحة والمبهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

ومن هذا الطرح يبرز لنا إشكالية بحثنا هذا، والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:
"ما مدى مساهمة التعليم في تنمية الرأس مال البشري؟ و ماهي أهم مؤشرات قياسه في الجزائر؟

2. التأسيس النظري والمفاهيمي لمصطلحات البحث :

1.2 مفهوم الرأس مال البشري: بمراجعة الأدب النظري لموضوع الرأس المال البشري يلاحظ أن هناك الكثير من التعريفات أعطيت للرأس المال البشري من بينها:

- تعريف شولتز **Theodor Schultz** : حيث عرف رأس المال البشري على أنه (مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في إستغلال مجمل الموارد الاقتصادية)، ويمثل المجموع الكلي و الكمي و النوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل الكفاءات الذهنية و المستويات العلمية لسكان فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة و المعرفة²

- ويرى بيكر **Becker** في كتابه الرأس المال البشري الذي تم نشره عام 1964 أن الرأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج" مثل المصانع والآلات ويستطيع الفرد الإستثمار في الرأس المال البشري من خلال التعليم و التدريب والرعاية الطبية، وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من الرأس المال البشري المتوفر .

-**رأس المال البشري:** هو المعرفة و المهارات والإمكانات، والقدرات والصفات، والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها صلة وارتباطها بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

- ويعرف الرأس المال البشري: بأنه جميع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة على شغل الوظائف الإدارية والفنية، والتي لديها القدرات الإبداعية والإبتكارية والتفوقية، وتشمل هذه على معارف العاملين المتطورة، وخبراتهم المتراكمة على التجارب الحياتية والعلمية، ومهاراتهم التقانية و الفنية، فضلا عن رضاهم ومعنوياتهم وتماسكهم كفريق عمل متكامل³

- ويعرف الرأس المال البشري: بأنه مجموع المعارف والكفاءات التي يستطيع الفرد التحكم فيها والتي تتجمع طوال مراحل التعليم، ومختلف التكوينات التي يتلقاها والخبرات التي يكتسبها⁴

- وكما تعرفه منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي: على أنه مجموع المعارف، المؤهلات، الكفاءات والخصائص الفردية التي تسهل خلق الرفاهية الشخصية الاجتماعية والاقتصادية⁵

2.2 مفهوم التعليم:

التعليم اصطلاحاً هو كل ما يطرأ على سلوك الفرد بفضل إكتساب أنماط إدراكية ولغوية و حركية وعقلية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة التعامل مع العالم الخارجي، والتي تظهر خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته، كما يقصد به تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت وهو ما ينعكس على تصرفاته في الحياة اليومية⁶

-وقد أدت التطورات في المفاهيم ولاسيما بعد نظرية الرأس المال البشري إلى تطور النظرة إلى التعليم، بحيث أصبح يعرف على أنه نشاط إقتصادي عقلائي سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا وأخلاقيا، و يجب أن يتم بعيدا على العشوائية و التجربة الخطأ لأنه يسعى للتنمية و زيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد⁷

-والتعليم بمفهومه الواسع هو العنصر الأساسي في تكوين الفرد و يتشكل الفكر وتحديد السلوك وهو دعامة أساسية في كل المجتمعات، حيث أن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضمون برامجها التعليمية و فعالية تكوينها و مدى ملائمة نظم العليم فيها لقيمها الأصلية و تطلعاتها المعاصرة⁸

3. أبعاد تنمية الرأس المال البشري⁹: إن للرأس المال البشري أهمية كبيرة في تقدم وتحضر المجتمعات وله أبعاد متعددة يجب لأخذها بعين الاعتبار و منها:

أ/ البعد الكمي: و يتمثل في زيادة الإنفاق على تكوين البنية ا أساسية لرأس المال البشري و ذلك من خلال الإنفاق على التعليم، والتدريب و الصحة و البحث العلمي و الابتكار وغيرها

ب/ البعد النوعي: يتمثل بالتركيز على مجالات الرأس المال البشري الأكثر أهمية مثل التعليم التقني، والتدريب المهني

ج/ البعد الكيفي: يتمثل في التركيز على اعتبارات الجودة في مكونات الرأس المال البشري

د/ البعد المكاني: يتمثل في نشر الخدمات و توزيعها لتغطي كافة المناطق و كافة السكان

II. واقع التعليم في الجزائر

إن النظام التربوي في أي بلد هو جزء لا يتجزأ من المجتمع، وهو أساس النظم الأخرى الموجودة في المجتمعات، ومحورها لأنه النظام الوحيد الكفيل ببناء أهم رأس المال في المجتمع، وينتظر من المؤسسات

التعليمية فيه أن تسعى لتكوين نمط من المواطنين يتماشى وفلسفة ذلك المجتمع وأخلاقه وقيمه ومعتقداته، ونظامه السياسي والإقتصادي¹⁰

1. التطور الكمي للمنظومة التربوية الوطنية:

يشكل التعليم في الجزائر الحجر الأساسي للتنمية البشرية والاقتصادية، وحتى باقي المجالات الحيوية الأخرى، وذلك أنه المدخل الأساسي لهذه التنمية ففضلا عن ما تركز عليه من معطيات تكنولوجية ومادية، فإنها تركز أكثر على الإنسان الذي يعتبر أهم عنصر في هذه العملية، حيث أن المورد البشري في كل عملية تنموية حقيقة تأتي في المقام الأول، ولعل أول هندسة لهذا الأخير تتطلب من المدرسة كمؤسسة رسمية أن تقوم بإعداد الأجيال يتوافق في المجتمع مستقبلا¹¹

1.1 تطور التعليم الأساسي: يعتبر التعليم الابتدائي و المتوسط قاعدة السلم التعليمي، وهو المرتكز الأساسي الذي يكتسب فيه الفرد المعارف التي تنمي وتطور قدراته الذاتية، كما يهيئه للمراحل التعليمية اللاحقة وهذا ما سيوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 01: التطور الكمي للتعليم الأساسي في الجزائر للفترة ما بين 1979-2013

السنوات	عدد التلاميذ في الابتدائي	عدد التلاميذ في المتوسط	عدد المعلمين في الابتدائي	عدد المعلمين في المتوسط	عدد المدارس	عدد المتوسطات
1980/1979	30612252	737902	85499	26830	9034	873
1990/1989	4027612	1408522	144975	79783	12694	22481
2000/1999	4843313	1895751	170562	101261	15729	3351
2011/2010	3345885	2980325	144885	140098	17790	4901
2013/2012	580481	26475	152483	144901	17995	5086

المصدر: وزارة التربية الوطنية، المديرية الفرعية لبنك المعلومات

نلاحظ من خلال معطيات الجدول وأنه خلال الفترة الممتدة من 1980-1990 كانت نسبة الزيادة في عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي، والمتوسط مرتفعة فقد انتقل عدد التلاميذ المسجلين في الابتدائي من 3 ملايين إلى 4ملايين سنة 1990 أي بنسبة 32%، ونفس الملاحظة بالنسبة للتعليم المتوسط حيث انتقل العدد من 73790 سنة 1980 إلى أكثر من مليون سنة 1990 أي بنسبة زيادة تقدر ب60%، وهذا ما نتج عن ثمار الإصلاحات التي باشرتها الجزائر بعد الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 16/04/1976 و التعلق بتنظيم التربية والتعليم والتكوين، والذي شرع في تعميم أحكامه ابتداء من السنة الدراسية 1981/1980 ومن بين ما جاء في (تعليم أساسي إجباري ومجاني لمدة تسع سنوات، ديمقراطية التعليم)¹² وهذا ما نلمسه في الإرتفاع المحسوس في عدد التلاميذ وذلك من خلال إستمرار ارتفاع عدد التلاميذ في الطورين الابتدائي والمتوسط ولكن بنسب ضعيفة متقاربة حيث سجلت بعض السنوات تراجع في عدد المسجلين، حيث انخفض عدد المسجلين في الابتدائي من 483313 سنة 2000 إلى 3345885 سنة 2011، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للتعليم المتوسط بين سنتي 2011 و2013 فقد إنخفض عدد المسجلين 298032 إلى 2647500 تلميذ، وبالنسبة للهيئة التدريسية انتقل عدد المعلمين في الابتدائي من 85499 معلم سنة 1980 إلى 152483 معلم سنة

2013، فأما عن أساتذة التعليم المتوسط فقد تضاعف هو الآخر استجابة لتطور عدد التلاميذ من 26830 سنة 19980 إلى 144901 سنة 2013

وقد رافق هذا التوسع الهائل في عدد التلاميذ والمعلمين توسعا كبيرا في تجهيزات المدارس و ما تعلق بها، ففي سنة 1980 كان عدد المدارس الإبتدائي 9034 مدرسة ليصبح عددها 17995 للموسم الدراسي 2012/2013، وتضاعف عدد المتوسطات من 873 متوسطة سنة 1980 إلى 5056 متوسطة سنة 2013

2.1 تطور التعليم الثانوي: يكتسي التعليم الثانوي أهمية بالغة ضمن التعليم من حيث كونه حلقة وصل ما بين التعليم الأساسي و التعليم العالي، ولقد شهد تطورات كبيرة مثل باقي مراحل التعليم.

جدول رقم 02: التطور الكمي للتعليم الثانوي في الجزائر للفترة ما بين 1979-2013

السنوات	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	عدد الثانويات
1980/1979	183205	9365	185
1990/1989	753947	40939	621
2000/1999	921959	54761	981
2011/2010	1198888	74550	1813
2012/2011	1263090	80048	1870
2013/2012	1497875	89882	1956

المصدر: وزارة التربية الوطنية، المديرية الفرعية لبنك المعلومات

من المعطيات الموضحة في الجدول شهد التعليم الثانوي تطورات مهمة في مختلف جوانبه وخاصة في عدد التلاميذ فقد انتقل العدد من 183205 تلميذ للموسم الدراسي 1980/1979 إلى 1497875 تلميذ للموسم الدراسي 2013/2012 حيث لاحظ أن عدد التلاميذ تضاعف خلال هذه المرحلة إلى أكثر من 8 مرات، فيما انعكست هذه الزيادة في عدد التلاميذ في زيادة واضحة في عدد المعلمين مشكلة بذلك تعداد قدر للموسم الدراسي 1980/1979 بـ 9356 معلم ليرتفع العدد إلى 89882 معلم للموسم الدراسي 2013/2012، وكما عرفت عدد الثانويات إرتقعا مقدرة بـ 185 ثانوية للفترة 1980/1979 إلى 1956 ثانوية للموسم الدراسي 2013/2012

2. تطور التعليم العالي: تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع بفضل ما تقدمه من إعداد الباحثين، والقدرة العالية على تخزين ونشر وإنتاج المعرفة، ومن خلال الجدول سيتم توضيح التطور الكمي للجامعة الجزائرية

جدول رقم 03: التطور الكمي للتعليم العالي في الجزائر للفترة ما بين 1979-2013

السنوات	مرحلة التدرج	مرحلة ما بعد التدرج	المتخرجون	عدد الأساتذة
1980/1979	57445	3965	6963	6207
1990/1989	181350	13967	22917	14536
2000/1999	407795	20846	52804	17460
2010/2009	1034313	58945	199767	37688
2011/2010	1077945	60617	246743	40140
2012/2011	1090592	64212	233879	44448
2013/2012	1124434	67671	288602	48398

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

نلاحظ أن وتيرة نمو أعداد الطلبة في الجامعة الجزائرية ارتفعت بشكل مميز عام 1980، حيث تضاعف عددهم بما يقارب الأربع مرات خلال العشر سنوات الأخيرة، وأصبحت الجامعة الجزائرية تضمن تكوين 57445 طالبا في مرحلة التدرج و3965 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، وتخرج في هذه السنة 6963 حامل شهادة جامعية، وواصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي لسنتي 1990 و2000، حيث بلغ عدد الطلبة في مرحلة التدرج 181350 و407795 على التوالي. وابتداء من الموسم الجامعي 2010/2009 تجاوز عدد الطلبة في مرحلة التدرج المليون، حيث بلغ في هذا الموسم 1034313 طالبا في مرحلة التدرج و58945 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، وقد عرف تطور عدد الطلبة في السنوات الأخيرة نوع من الاستقرار حيث تشير آخر الإحصائيات أنه في الموسم الجامعي 2013/2012 بلغ عدد الطلبة في مرحلة التدرج 1124434 طالبا، و67671 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج. وقد أدى هذا التطور في تعداد الطلبة إلى تضاعف عدد المتخرجين الحاملين لمختلف الشهادات الجامعية، فعلى سبيل المثال كان العدد 22917 متخرجا سنة 1990 ليصبح 288602 متخرجا في سنة 2013

III. تحليل مؤشرات قياس رصيد الرأس المال البشري في الجزائر

1. مؤشر معدل الأمية: يعتبر مؤشر معدل الأمية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد الرأس المال البشري كميًا، ولقد عرف المجتمع الجزائري غداة الاستقلال واقعا مرًا تمثل في نسبة مرتفعة جدا من الأميين قدر بـ 85% سنة 1962 في أوساط الجزائريين الذين قدر عددهم آنذاك بـ 09 ملايين من بينهم 5600000 أمي بينما كانت نسبة الدارسين لا تتجاوز 20%، وهذا نتيجة التجهيل التي انتهجها المستعمر الفرنسي، رغم محاولات جمعية العلماء المسلمين وجبهة التحرير الوطني في تعليم الجزائريين، ولكن بعد الاستقلال كان على الدولة رفع التحدي لمكافحة شبح الجهل، فعمدت إلى فرض إجبارية التعليم وفتح المدارس وبناء الثانويات والجامعات، وكانت نتيجة ذلك بعد الإحصاءات العامة الأربعة وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 04: تطور أعداد ونسب الأمية خلال الخمسة تعدادات الوطنية في الجزائر من سنة 1966-2008

التعدادات الوطنية	عدد السكان	عدد الأميين من 10 سنوات فأكثر			النسبة المئوية %	
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
1966	12075255	-	-	5941000	60.30	85.40
1977	16060024	-	-	6214000	48.20	74.30
1987	22868626	2399804	4363555	6763359	31.80	56.66
1998	29442815	2679800	4492491	717291	23.65	40.27
2008	34045056	2187750	3997156	6184906	15.5	28.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

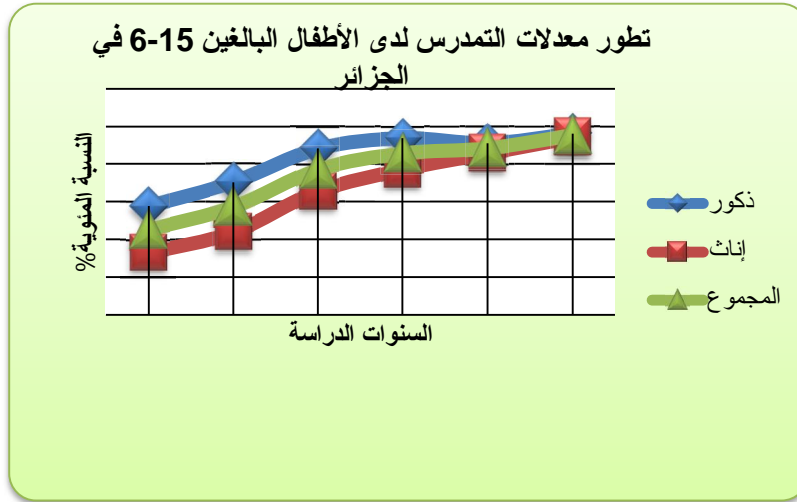
من خلال تحليل معطيات الجدول الخاصة بتطور أعداد ونسب الأمية خلال التعدادات الخمسة العامة لسكان نلاحظ أن هناك توجه و تطور الأمية يتمثل في ارتفاع الإعداد المطلقة للأميين الأكثر من 10 سنوات، مصحوب بانخفاض في النسبة المئوية وتؤكد الأرقام في الجدول أن الأمية في الجزائر عرفت إنخفاضاً محسوساً بفضل مساعي الدولة في مجال التعليم من جهة وتعليم الكبار من جهة أخرى وهو ما سمح باستقرار وتيرة تراجع الظاهرة عبر العقود فحسب تعداد 1966 كان معدل الأمية مرتفعاً حيث بلغ 74% ، لينخفض سنة 1977 إلى 61%، حيث قدرت وتيرة الإنخفاض بـ 13% في الفترة الممتدة من سنة 1966 إلى سنة 1977 أي على مدى 10 سنوات، ليواصل إنخفاضه أين قدر في تعداد 1987 بـ 43.60% أما بالنسبة لتعدادي 1998 و 2008 كانت وتيرة الإنخفاض كانت بطيئة حيث أنها انحصرت ما بين 11% و 12% ليصل معدل الأمية في تعداد 1998 إلى 31.90% و بالنسبة لتعداد 2008 وصل المعدل إلى 22.1% .

2. مؤشر مستوى التعليم

1.2 مؤشر معدل التمدريس: عرفت نسبة التمدريس خلال الفترة من (2008/1965) إرتفاعاً مستمراً وهذا ما سيوضحه المنحنى أدناه، حيث تطورت نسبة التمدريس من 45.4% خلال الموسم الدراسي (1966/1965) لتصل إلى 95.39% خلل الموسم الدراسي (2008/2007)، وخلال هذه الفترة الزمنية يمكن الإشارة إلى نسبة تطور التمدريس لدى الإناث والتي عرفت تطوراً ملحوظاً حيث أصبحت متقاربة مع معدلات التمدريس لدى الذكور خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس إنتشار الوعي لدى المجتمع الجزائري وزيادة الرغبة في تعليم كلا الجنسين، وقد سجلت السنة الدراسية 2008/2007 نسبة 94.31% لدى الإناث وبصفة عامة يمكن تلخيص التي ساعدت على في ارتفاع نسبة التمدريس¹⁴ من الأسباب التالية:

- ❖ التطور التكنولوجي و تطور وسائل الإعلام أدى إلى خلق ثقافة التطوير و الوعي لدى الأفراد
- ❖ توفير فرص التعليم حتى يتسنى للإناث الالتحاق بالمدارس و مناصب العمل
- ❖ تحسين المستوى المعيشي للأفراد و ازدياد القدرة على تغطية تكاليف التمدريس
- ❖ الإصلاحات التربوية و تحديث المناهج الدراسية، ونشر إجبارية التعليم

منحى رقم 01: تطور نسبة التمدرس لدى الأطفال البالغين 6-15 سنة في الجزائر من سنة 1965-2008



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات سنة (2012)

2.2. مؤشر الإلمام بالقراءة و الكتابة

جدول رقم 05: تطور مؤشر الإلمام بالقراءة و الكتابة في الجزائر خلال للفترة 2000-2006

السنوات	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل القراءة و الكتابة (%)	0.724	0.72	0.716	0.701	0.691	0.678	0.662

المصدر: مريزق عدمان ، "دور الإنفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في تراكم الرأسمال البشري في الجزائر" ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011، ص 8

من المعطيات المبينة في الجدول والمتمثلة في تطور نسب الإلمام بالقراءة و الكتابة في الجزائر و خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن هناك ارتفاع تدريجي في نسب الإلمام بالقراءة و الكتابة والتي بلغت سنة 2000 بـ 0.662% لتصل سنة 2006 إلى 0.724% وهذا راجع بالأساس إلى مجهودات الدولة الجزائرية في تحسين مستوى التعليم وانتشار الثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع

3. مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم: هو عبارة عن نفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، وتوجد نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم، وتشمل جميع مصاريف الإنفاق المادية وكذلك ما يتعلق بالنواحي المادية وما تبذله من جهد تعليمي، ونظرة و أخرى تنظر إلى الإنفاق من جانب الإنفاق الحكومي على التعليم العام دون الأخذ بعين الاعتبار ما تنفقه الأسرة على أبنائها، ويشمل الإنفاق الحكومي نفقات الأبنية المدرسية و المعلمين و الأجهزة و غير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية ويقاس الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي كلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام الدولة بالتعليم¹⁵

1.3. تطور ميزانية التجهيز المخصصة للتربية الوطنية و التعليم العالي:

ازدادت حاجة قطاع التعليم العام والعالي في الجزائر لمزيد من الإنفاق العام على التعليم تلبية إلى احتياجات التوسع الكمي في أعداد الطلبة، والمدرسين، وعدد المدارس والجامعات، وذلك تلبية لطلب المتزايد على التعليم حيث تتطلب هذه الحركية إقامة المنشآت بيداغوجية و اجتماعية هامة، عن طريق إنجاز هياكل الاستقبال الضرورية لسير نشاط مؤسسات القطاعين¹⁶

جدول رقم 06: تطور نفقات التجهيز المخصصة للتعليم العام والعالي في الجزائر للفترة ما بين 1980-2013 (الوحدة: ألف دينار جزائري)

السنوات	ميزانية تجهيز الدولة	ميزانية التجهيز للتربية الوطنية	ميزانية التجهيز التعليم العالي
1980	23122000	231500	94166
1990	56012000	4551364	408000
2000	290239000	22005000	67893448
2005	750000000	38700000	102528000
2010	3331952000	1470000000	14782000
2013	2240159060	89500000	23055000

المصدر: عبد الباسط ولد عمري، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016 ص 156

من المعطيات المبينة في الجدول نجد أن الإنفاق على التعليم في الجزائر قد ازداد زيادة كبيرة خلال الفترة من 1980 إلى سنة 2013 فبالنسبة لقطاع التعليم العام فقد انتقلت قيمة الإنفاق من ميزانية التجهيز من 231500 ألف دينار سنة 1980 إلى 1470000000 ألف دينار سنة 2010 لتعرف بذلك أعلى قيمة من ميزانية التجهيز، لتتخفف إلى 89500000 ألف دينار سنة 2013، أما بالنسبة لميزانية التجهيز الخاصة بقطاع التعليم العالي فقد عرفت ازديادا في النفقات و خلال الفترة المدروسة من 94166 ألف دينار سنة 1980 إلى 23055000 ألف دينار سنة 2013، ورغم هذه الزيادات إلى أن نفقات التجهيز عرفت تطورا متذبذبا نوعا ما، و بالنسبة لنفقات التجهيز بين القطاعين فقد حضي التعليم العام في أغلب السنوات بالنصيب الأكبر من الإنفاق على غرار قطاع التعليم العالي

2.3. تطور ميزانية التسيير لقطاعي التربية الوطنية و التعليم العالي: يمكن الوقوف على تطور ميزانية التسيير الموجهة لقطاعي التربية الوطنية و التعليم العالي وهو ما سيوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 07: تطور حصص الإنفاق على قطاع التربية الوطنية و التعليم العالي من ميزانية التسيير في الجزائر للفترة ما بين 1980-2013 (الوحدة: ألف دينار جزائري)

السنوات	ميزانية التسيير للدولة	ميزانية التسيير لقطاع التربية الوطنية	ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي
1980	27715837	4955227	1493000
1990	84000000	24953473	5075000
2000	965328164	132753160	38580000
2005	1200000000	214402120	78381380
2010	2837999823	390566167	173483802
2013	392575911	695666173	264582513

المصدر: عبد الباسط ولد عمري، مرجع سابق، ص 157

لقد عرفت مخصصات التعليم من ميزانية التسيير تطورا معتبرا إذ انتقلت من 4955227 ألف دينار جزائري كاعتماد مخصص لقطاع التربية الوطنية سنة 1980 لينتقل سنة 2005 إلى 214402120 ألف دينار جزائري، ليرتفع سنة 2013 إلى 695666173 ألف دينار جزائري بقفزة نوعية لم يعرفها القطاع منذ الاستقلال وعلى أن اعتبار أن نفقات التسيير جد مهمة، وعلى أساس اليقين المتزايد للدولة بأن التعليم هو بمثابة استثمار في العنصر البشري، في مقابل هذا فإن ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي من الميزانية العامة للدولة أعطت صورة واضحة للجهد المبذول من أجل ترقية هذا القطاع على مر السنوات حيث خصص للقطاع سنة 1980 مبلغ 1493000 ألف دينار جزائري وقد إستمرت الدولة في منح كميات كبيرة و متزايدة من المبالغ النقدية كما هو موضح في الجدول أعلاه فقد وصلت ميزانية التسيير سنة 2013 إلى 264582513 ألف دينار جزائري

4. تطور دليل التنمية البشرية

أما فيما يتعلق بتطور دليل التنمية البشرية تفيد بيانات الجدول رقم (08) أدناه أن المؤشر يعرف تطورا مطردا على مدى 30 سنة حيث انتقل من 0.454 سنة 1980 إلى 0.624 سنة 2000 وإلى 0.698 سنة 2011، ويعود إنخفاض المؤشر في فترة التسعينيات إلى الظروف التي سادت الجزائر آنذاك و التي انعكست سلبا على مسار التنمية بصفة عامة، ولكن بفضل الجهود التي بذلت من خلال تطبيق بعض الإجراءات خاصة مع حلول الألفية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو وإنجاز الإستثمارات في مجالات الصحة و التعليم و السكن و غيره من القطاعات بأ يعرف المؤشر لدليل التنمية البشرية تحسنا

جدول رقم 08 : تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر من سنة 1980-2011

السنوات	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
مؤشر دليل التنمية البشرية	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698

المصدر:نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية الرأي المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة جامعة المسيلة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2013، ص36

وتتمثل مؤشرات دليل التنمية البشرية لسنة 2011 في معدلات الخاصة بالصحة، ومعبرا عنه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومؤشر التعليم معبرا عنه بمتوسط سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال الذين هم في سن الدراسة، ومتوسط سنوات الدراسة للكبار، ومعدل المستوى المعيشي معبرا عنه بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ولقد ورد في تقرري التنمية البشرية لسنة 2011 أن متوسط العمر في الجزائر قدر بـ73 سنة، أما فيما يخص التعليم فقد بلغ معدل متوسط سنوات الدراسة للأطفال 13.6 عاما، في حين قدر متوسط سنوات الدراسة للكبار بـ7 سنوات، كما قدر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 7658 دولار أمريكي، ويلاحظ عدم إختلاف مؤشرات دليلا التنمية البشرية عن مثيلاتها لعام 2010 ما عدا في نصيب الفرد من الدخل القومي بـ8320 دولار أمريكي، ووفقا للتقرير فإن الجزائر تخصص نسبة 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التربية و التعليم و نفس النسبة تم تخصيصها لقطاع الصحة و يلاحظ ارتفاع هذه النسبة مقارنة بسنة 2010 حيث كانت الجزائر تخصص نسبة 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التربية و التعليم ونسبة 3.6% لقطاع الصحة، و 0.1% للبحث و التطوير¹⁷

خاتمة

لما كان العنصر البشري هو المحرك الأساسي، فقد سعت الدولة الجزائرية إلى زيادة تراكم الرأس المال البشري وزيادة مخزونها من الرأس المال البشري منذ الاستقلال، وذلك من خلال الإستثمار المستمر في التعليم والبحث والتطوير والابتكار، وذلك من خلال قياس مساهمة كل مؤشرات نظام التعليم والمتمثلة أساسا في أعداد المسجلين في مختلف المراحل التعليمية، ولأن الإستثمار في الرأس المال البشري هو الطريق الوحيد لبناء دولة قوية وضمن استمرارها في التطور، وعلى مر العقد الماضي أنفقت الجزائر بشكل متزايد على تنمية الرأس المال البشري إلا أن ما تحقق على أرض الواقع قياسا بمؤشرات الرأس المال البشري والتنمية البشرية، يوضح وبشكل ظاهر أنه ما يزال هناك قصورا و ذلك من خلال ما تنفقه الحكومة على التعليم وخصوصا التعليم الجامعي لا يزال يرقى للمستويات المرجوة مقارنة ما تنفقه الدول التي جاءت متقدمة في مؤشرات تنمية الرأس المال البشري، وعلى أساس هذه المؤشرات نجد أن الزيادة في تراكم الرأس المال البشري الجزائري لا يزال محدودا.

قائمة المراجع

1. Report Développement, Human United Nation, 2009.
2. الدعيمي هدى زوير مخلف، العذاري عدنان داود محمد، الإقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جريب، عمان، 2009، ص116.
3. الغزي على سعد، صالح محمد علي، إدارة الرأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص231.
4. صولح سماح، محبوب مراد، "الريادية: الرأس المال البشري و صناعة الكفاءات الريادية"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر، الريادة في مجتمع المعرفة، الأردن، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-29 أفريل، 2010، ص50.
5. Chamk Alain, et Fromage Céline, Le capital Humain, Comment de Développer et évaluer, édition laissions, France2006,p17.
6. ياغي محمد عبد الفتاح، التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق، جامعة فهد بن عبد العزيز، السعودية، 2006، ص8.
7. زراولة رفيق، تنظيم وهيكل الجامعة الجزائرية (دراسة حالة جامعة قسنطينة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص94.
8. ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص61.
9. أبوسويح أيمن سليمان، "العناصر والمكونات الأساسية لرأس المال الفكري-دراسة تحليلية-"، مجلة الجامعة الإسلامية لدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد الأول، غزة، فلسطين، 2015، ص237-238.
10. دهان محمد، الإستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية و دراسة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص62.
11. ولد عمري عبد الباسط، مرجع سابق، ص150.
12. ديب فاطمة، إستراتيجية تعليم المواد اللغوية في المدارس الابتدائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، تلمسان، الجزائر، 2017، ص5.
13. بوتليليس مراد، تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، تخصص الديمغرافيا الإقتصادية والاجتماعية، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران السانبا، الجزائر، 2013، ص105.
14. موساوي محمد، الإستثمار في الرأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر 1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص201.
15. إبراهيمي نادية، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص10.
16. ولد عمري عبد الباسط، مرجع سابق، ص157.
17. إبراهيمي نادية، مرجع سابق، ص36.